

AL-HOCUC
REVUE LEGISLATIVE, JUDICIAIRE,
HISTORIQUE ET LITTERAIRE
Paraissant au Caire (Egypte)
chaque Samedi
Fondateur
EMIN SCHEMEIL
Directeurs - Rédacteurs
S. Bostros & Ibrahim jammal
ABONNEMENT
P. T. 96 112 (Fr. 25) par an
payables d'avance
Vol. XIV N. 24

الحقوق

الحقوق
حقوقية قضائية أدبية تاريخية
نصدر بمصر القاهرة كل سبت
مؤسسا « أمين شميل »
يديرها ويحررها
سليم بسترس وإبراهيم جال المحاميان
اشتراكها السنوي
٩٦ غرشاً وغراً ونصف (٢٥ فرنكا)
تدفع سلفاً

(إدارة الجريدة بشارع عابدين نمرة ٣٩ امام جامع الكخيا)

هذه الجريدة مقررة رسمياً للنشر الاعلانات ومنشورات لجنة المراقبة القضائية

القسم القضائي

٦٠

قضى وإبرام - ١٠ مارس سنة ٩٠٠
ساويرس جرجس العبادي - ضد - النيابة
(التزوير والاستعمال واتحاد القصد والعقوبة)
التزوير والاستعمال ولو أنهما مكونان
لجريمتين إلا أنهما تعاقبان بعقوبة واحدة إذا
كانتا صادرتين عن واحد فأنهما في هذه الحالة
عبارة عن تنفيذ متتابع لتصميم جنائي
والاستعمال لم يكن إلا تحقيق الغرض الذي قصده
فاعل التزوير

ان محكمة النقض والابرار المشكلة تحت
رياسة حضرة سعد زغلول بك وبحضور
حضرات باسيلي تادرس بك ومسيو دوهلس
ويوسف شوقي بك ومستر هالتون قضاء ومحمد
صفوت بك الافوكاتو العمومي لدى المحاكم
الاهلية ومحمد علي سعودي أفندي كاتب الجلسة
في الطعن المقدم من ساويرس جرجس
العباسي عمره ٢٨ سنة صناعته تاجر ومقيم
بباصيوط

ضد

النيابة العمومية في قضيتها نمرة ٣٩ سنة ٩٠٠

ومحكمة أسبوت الابتدائية الاهلية بصفة استئنافية
حكمت بتاريخ ١٤ يناير سنة ٩٠٠ عملاً بالمواد
الواردة بالحكم الابتدائي حضورياً بقبول
الاستئناف شكلاً وحكمت موضوعاً بتأييد
الحكم المستأنف بكامل أجزائه وألزم المستأنف
بالمصاريف وان لم يدفع يعامل بمقتضى المادة
٤٩ عقوبات

وفي يوم الثلاث ٢٣ يناير سنة ٩٠٠ تقرر
بقلم كتاب المحكمة المذكورة من المحكوم عليه
يرغبه النظر في هذا الحكم أمام محكمة النقض
والإبرام بناء على المادة ٢٢٠ جنائيات

فبعد سماع طلبات النيابة العمومية والمدعين
بالحق المدني وأقوال المحامي عن رافع النقض
والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً
أوجه النقض والابرار

أولاً - ان الحكم لم يختص على بيان نصوص
المواد القانونية التي حكم بمقتضاها

ثانياً - ان الواقعة المسندة للمتهم لم تبين في
الحكم لان التزوير له صور كثيرة ولم يتوضح نوعه
ثالثاً - حكم على المتهم بعقوبة نظير التزوير

وبعقوبة أخرى نظير الاستعمال وهذا خطأ
واضح في تطبيق نص المادة ١٩٣ عقوبات التي
لا تعاقب المستعمل الا اذا كان غير مرتكب
التزوير

المقيدة بالجدول العمومي بنمرة ١١٧ سنة ٩٠٠
وأحمد سيد أحمد همام واسماعيل سيد همام
مدعين بحق مدني

وقائع الدعوى

النيابة العمومية اتهمت هذا المتهم بأنه زور
كبيالة بمبلغ ٩٢٠ غرش على أحمد سيد همام
وأخيه اسماعيل سيد همام بضمانة ابوزيد عبدالرحمن
واستعملها أمام المحكمة المدنية بباصيوط في أول
ديسمبر سنة ٩٦ وطلبت عقابه بالمادة ١٩٣
عقوبات نظير التزوير وبها فقرة ثانية منها نظير
تهمة الاستعمال

ودخل في الدعوى المدعيان بالحق المدني
وطلبا بلسان وكيلهما الحكم لهما بمبلغ ثلاثين
جنباً تمويضاً ومحكمة أسبوت الجزئية حكمت
بتاريخ ٤ دسمبر سنة ٩٩ عملاً بالمادتين ١٩٣
و ٣٥٢ عقوبات في غية أحمد سيد همام أحد
المدعين بالحق المدني وفي حضور الباقيين بتغريم
المتهم بغرامة قدرها خمسون جنباً نظير تهمة
التزوير وخمسين جنباً أخرى تهمة الاستعمال
والزمت بمبلغ عشرين جنباً تمويضاً للمدعين
بالحق المدني والزمت أيضاً بالمصاريف وان لم
يدفع يعامل بالمادة ٤٠ عقوبات

والمحكوم عليه استأنف هذا الحكم والنيابة
العمومية والمدعون بالحق المدني طلبوا تأييده

رابعاً أن هيئة المحكمة التي أصدرت الحكم الاستثنائي يوجد ضمن أعضائها انسان من حضرات القضاة قد نظرا القضية من قبل بصفة جنائية عند ما رفعت مباشرة من المدعي المدني وحيث ان الوجه الثالث من أوجه الطعن قانوني ويتمين قبوله لأن قصد القانون من معاقبة فعل التزوير واستعمال الورقة المزورة هو أن من يستعمل ورقة مزورة مع علمه بتزويرها يعاقب بمقتضى المادة ١٩٣ ولو لم يكن هو الفاعل للتزوير وبالعكس يعاقب فاعل التزوير ولو لم يستعمل الورقة المزورة ولكن لا يترتب على ذلك وجوب معاقبة فاعل التزوير بمقوتبين في حالة استعماله الورقة المزورة ذلك لأن أس معاقبته مبني على أن من ارتكب تزويراً بقصد الحصول على منفعة من ارتكابه التزوير فيكون استعمال الورقة المزورة بواسطة من زورها ليس الا عبارة عن تميم قصده وهو الحصول على النرض الذي من أجله ارتكب التزوير فيعتبر حينئذ فعل التزوير واستعماله في هذه الحالة تنفيذاً متتابعاً لتصميم جنائي واحد صار تخضيره أولاً بفعل التزوير ثم تنفذ ثانياً بواسطة الاستعمال وبناء عليه لا يحكم على مرتكب التزوير في هذه القضية الا بعقوبة واحدة اذ لا يعتبر الاستعمال جنحة مستقلة عن فعل التزوير الا اذا نسب الى شخص آخر خلاف فاعل التزوير

وحيث انه بناء على ما ذكر تكون محكمة ثاني درجه قد أخطأت في تطبيق القانون ويتمين نقض الحكم المطعون فيه والحكم على المتهم بعقوبة واحدة على مقتضى المادة ١٩٣ عقوبات لتجاريه على تزوير كميالة بمبلغ ٥٩٢٠ غرش اضراراً بسيد احمد هام واسماعيل سيد هام بان وضع أختاماً مزورة على الكميالة المذكورة أسندھا للمزور ضدها وتجاريه على استعمال الكميالة المزورة المذكورة أمام المحكمة المدنية باليوط في أول ديسمبر سنة ٩٦ ولم تخض مدة الثلاث سنوات المقررة لسقوط الحق

في اقامة الدعوى العمومية وحيث انه مع نقض الحكم المذكور بناء على الوجه الثالث من أوجه النقض والابرام لا لزوم للبحث في باقي الأوجه وحيث ان نص المواد ١٩٣ و ٣٥٢ فقرة ١ فقرة سادسة عقوبات و ٢٢٠ و ٢٢٢ جنابات هو (الاولى) كل شخص ارتكب تزويراً في محررات أحد الناس بواسطة إحدى الطرق السابق بيانها أو استعمل ورقة مزورة وهو عالم بتزويرها يعاقب بالحبس من سنة الى ثلاث سنين

(الثانية) واذا كان الفعل من الجنج المستحقة للتأديب لا يحكم بأزيد من الحد الأدنى المقرر لتلك العقوبة بالقانون ويجوز أيضاً الحكم بعقوبة أقل من الحد المذكور وهو الحبس أو مجرد الغرامة الخ .

(الثالثة) يجوز لكل من أعضاء قلم النائب العمومي والمحكوم عليه والمسؤول عن الحقوق المدنية والمدعي بها فيما يختص بحقوقهما فقط أن يطعن في الاحكام الصادرة في ثاني درجه سواء كانت من المحاكم الابتدائية في مواد الجنج أو من محكمة الاستئناف في مواد الجنابات أو الجنج ويقدم طعنه الى محكمة الاستئناف المذكورة منمقده بهيئة محكمة نقض و ابرام كما تدون في المادة الحادية والعشرين من لائحة ترتيب المحاكم الاهلية

ولا يجوز هذا الطعن الا في الاحوال الثلاثة الآتية

أولاً - اذا كان القانون لا يعاقب على الواقعة الثانية في الحكم

ثانياً - اذا حصل خطأ في تطبيق نصوص

القانون على الواقعة كما صار أنباتها في الحكم

ثالثاً - اذا وجد وجه من الأوجه المهمة

لبطلان الاجراءات أو الحكم

الرابعة - تحكم المحكمة السابق ذكرها في

الطعن عند الاقتضاء بعد سماع أقوال النيابة

العمومية وأقوال الاخصام أو وكلائهم وتحكم ببراءة المتهم في الحالة الاولى المينة في المادة ٢٢٠ وأما في الحالة الثانية فتحكم بمقتضى القانون وفي الحالة الثالثة تحيل الدعوى على محكمة ابتدائية أخرى اذا كان قد سبق الحكم فيما نهائياً من إحدى المحاكم الابتدائية والا فتحيلها على محكمة الاستئناف فتحكم فيها حكماً جديداً بهيئة غير الهيئة الاولى واذا حصل الطعن مرة ثانية أمام محكمة النقض والابرام في القضية عنها وقبل هذا الطعن فتحكم المحكمة في أصل الدعوى حكماً نهائياً

فلهذه الاسباب

وبعد رؤية المادة ٤٩ عقوبات

حكمت المحكمة بقبول النقض والابرام وألغت الحكم المطعون فيه من جهة العقوبة والزام ساويرس جرجس العباسي بغرامة خمسين جنياً فقط عن تهمة التزوير والاستعمال واضافة المصاريف على طرف الحكومة

٩٦

استئناف مصر - ٨ فبراير سنة ٩٠٠

النيابة - ضد - ابراهيم احمد العسكري

(التزوير وفي الاستعمال وفي العقوبة على كل منهما) التزوير والاستعمال جريمتان منفصلتان عن

بعضهما وتستحق كل واحدة منهما العقوبة على

حدثها وسواء في ذلك وقعت هاتان الجريمتان من

شخص واحد او من عدة أشخاص ولو كانوا

هم للمزورون

وهذا الحكم يناقضه الحكم الصادر من محكمة

النقض المنشور قبله

محكمة استئناف مصر بدائرة الجنج والجنابات

المشكلة تحت رئاسة حضرة احمد عفيفي بك

وبحضور حضرات مستر هالتون ومستر رويلد

قضاء وعلي أبو الفتوح افندي وكيل نيابة ومحمد

أبو الثور افندي كاتب جلسته

وحيث انه بقي الآن الفصل فيما اذا كان كل من القملين ثابتاً في هذه الدعوى وحيث ان ادانة المتهمين بتهمة التزوير ثابتة نبوتاً تاماً اذ اتضح من التحقيقات ان الوصل منور فعلاً وذلك بواسطة الختم المبصوم عليه الذي انكره المحنى عليه وعهد الى انكاره كلا المتهمين بعد ان قدمه احدهما في جلسة مدنية أما انكار كل من المتهمين واعترافه معرفته بالوصل كل منهما الى الآخر فذلك لا يبري ايهما من تبعة اصطناع الوصل والختم المبصوم عليه حيث اتضح من الاوراق ان ذلك الانكار لم يكن الا حيلة التجأ اليها كل منهما حين رأى اقتضاح الامر أملاً ان ينجو من عاقبة جريمته

وحيث ان تهمة الاستعمال أيضاً ثابتة من محاضر الجلسات المدنية الموجودة في الدوسيه التي أثبتت ان تقديم الوصل حصل من يد المتهم الثاني اذ كان حاضراً عن نفسه وعن أخيه المتهم الاول وان القصد من تقديم الوصل كان دفع دعوى المحنى عليه وإثبات حصوله على بعض المبلغ المطالب به المتهمين اما عدم حضور المتهم الاول تلك الجلسات رغماً عن تكرار استدعائه بها وانكاره معرفة شيء من الوصل وادعائه بعدم تمسكه به وكذلك قول المتهم الثاني بأنه لم يعلم بعدم صحة الوصل فهي اعذار باطلة لا يمكن الالتفات اليها ولا قبولها عقلاً نظراً لروابط الاخوة والاشتراك في العمل الذي ثبت وجودها بين المتهمين من نفس اعترافهما

وحيث انه بناء على ما تقدم ترى محكمة الاستئناف وجوب تأييد العقوبة المحكوم بها في الحكم المستأنف عن تهمة التزوير وتعديله بالنسبة لتهمة الاستعمال وحبس كلا المتهمين مدة سنة عن هذه المادة

فلهذه الاسباب

وبعد الاطلاع على المادتين ١٩٣ و ٣٥٢ فقرة سادسة عقوبات الوارد نصهما بالحكم المستأنف وبعد رؤية المادة ٢٠ و ٢٤ و ٤٩ عقوبات أيضاً

الوصل المزور بتقديمه للمحكمة المدنية في جلسة يوم ٢٧ مارس سنة ١٩٩٤ وطلبت النيابة العمومية معاقبة المتهمين طبقاً لنصوص المادة (١٩٣) عقوبات المشتملة على تعريف الجريمتين تعريفاً مبرزاً وحيث ان محكمة قاقوس الجزئية بحكمها الصادر في ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٩٤ حكمت بعقوبة واحدة وهي ثلاثة شهور حبس على كلا المتهمين عملاً بالمادتين ١٩٣ و ٣٥٢ عقوبات

وحيث ان النيابة العمومية استأنفت ذلك الحكم وطلبت معاقبة المتهمين عن جريمة الاستعمال أيضاً لدعوى ان محكمة أول درجه اغفلتها ولم تقض بشأنها

وحيث انه يتضح حقيقة من اسباب الحكم المستأنف ان ذلك لم يلفت الا الى فعل التزوير ولم يعاقب سواء ويظهر ذلك جلياً من الحثية الآتي ذكرها

وحيث ان تهمة التزوير ثابتة عليهما من شهادة الشهود والتحقيقات بادية الذكر وعقابهما ينطبق على المادة ١٩٣ عقوبات

وحيث فيما يختص بفصل الواقعتين المسندتين الى المتهمين وجعلهما جنحتين متميزة احداهما عن الاخرى أي جنحة تزوير وجنحة استعمال تزوير فان حكم القانون المصري في هذه المسألة جاء موافقاً لاغلب القوانين الاجنبية وبسوء خاص القانون الفرنسي فقد فصل بين فعل الاستعمال الذي هو في الحقيقة فعل ثانوي وبين فعل التزوير وهو الفعل الاصلي رغماً عن كون الفعلين من وقائع جريمة واحدة وفرض لكل منهما عقوبة قائمة بذاتها ولو انها متشابهة في الحالين صفة ومدة أما كون القانون المصري ادخل القملين في مادة واحدة ثم فرض عقوبة واحدة في الحالين فذلك لا يفيد انها تتوقع وحدها سواء حصل ارتكاب فعل واحد او كلا الفعلين بل يجب تفسير نص المادة بان العقوبة تتوقع على كل من القملين على حدة أي ان كلا من الفعلين يعاقب على حدة

اصدرت الحكم الآتي

في قضية النيابة العمومية نمرة ١٩٩٤ سنة ٩٩ المقيدة بالجدول العمومي نمرة ٢٤١٥ سنة ٩٩ ضد

ابراهيم احمد العسكري عمره ٤٠ سنة فلاح ومقيم بناحية أبو الشقوق
سيد احمد العسكري عمره ٣٠ سنة فلاح ومقيم بناحية أبو الشقوق

بعد سماع التقرير المقدم من جناب المستر رويل وطلبت النيابة العمومية وأقوال المتهمين والمحامي عن الاول والاطلاع على أوراق القضية والمداولة قانوناً

حيث ان النيابة العمومية اتهمت هذين المتهمين وطلبت عقابهما طبقاً للمادة ١٩٣ عقوبات نظراً لتجارتهما على تزوير وصل على مصطفى احمد تاريخه ١٦ رمضان سنة ١٦١٣ بمبلغ ١٤٠٠ قرش صاغ واستعمال الوصل المزور أيضاً بتقديمه للمحكمة المدنية في جلسة ٢٧ مارس سنة ١٩٩٤ وذلك بواسطة اصطناع ختم باسم مصطفى احمد والتوقيع به على الوصل المزور والمخضري ٣١ مايو سنة ١٩٩٤ وحيث ان محكمة قاقوس الجزئية حكمت بتاريخ ٤٨ نوفمبر سنة ١٩٩٤ عملاً بالواد ١٩٣ و ٣٥٢ و ٤٩ عقوبات حضورياً بحبس ابراهيم العسكري والسيد احمد العسكري ثلاثة شهور والزمتهم بالمصاريف وان لم يدفعها عموماً بمقتضى المادة ٤٩ عقوبات

وحيث ان هذا الحكم استأنفته نيابة المحكمة المذكورة وكذا المحكوم عليهما ونيابة الاستئناف طلبت الحكم عليهما بالمادة ١٩٣ عقوبات مكررة نظير تهمة التزوير والاستعمال

وحيث انه يتبين من اوراق الدعوى ان النيابة اتهمت كلا المتهمين بتهمة احدهما تزوير وصل على مصطفى افندي احمد تاريخه ١٦ رمضان سنة ٣١٦ بمبلغ ٤٠٠ قرش صاغ وذلك بواسطة اصطناع ختم باسم مصطفى احمد والتوقيع به على

وحيث أنه لا يمكن تمثيل الحالة الواضحة في هذه الدعوى بالحالة التي فيها شخصان متفقان على مشتري شيء في المزداد العمومي لأن الشركة أمر صرح به القانون في مشتري العقارات أو أي شيء يجوز الاتجار فيه وأن البائع لا يمكنه الطعن في مثل هذه الشركة لأنه يمكنه القيام بنفس هذا العمل وبيع بالشرك مع جاره الاطيان المتوسطة مع اطيان هذا الاخير الحيدة

وحيث أن الشركة المدعي بها في هذه الدعوى لا محل لها لانه لم يحصل بينهما قسمة الارض التي رسي المزداد عليها وانه اذا اعتبر أن قيمة الدين ناشئة عن عمل مشترك بين الدائن والمدين فهو مخالف لوقائع الدعوى وأن اتفاق الخصوم في تحرير السند كان على فائدة حقيقية تعود عليهما وان قصدهما للبلوغ على هذه الفائدة هو انسحاب احد الطرفين من المزايدة في البيع حتى يتيسر للآخر أخذ العقار الامر الذي يزيد في أهمية الفس وحيث أنه لو اعطى بوجه عمومي لمثل هذه الاتفاقات القوة القانونية فيكون ملجأ لكل شخص ظاهره الفناء الحق في اجراء ارباح غير مصرح بها وذلك بتوجهه لكل شخص بنوى مشتري شيء في المزداد وتفهمه بمزاحته له حتى ولو لم يكن له قصد في الشراء

وحيث أنه بالنسبة للضرر الذي يعود على البائع فلا فائدة في القول بان مصلحة الدومين التي هي البائعة لم تضع الثمن الاساسي الا بقيمة يظهر لها أنها مقبولة وأقل ما يمكن بيع العقار به ولذلك تلجئ الى المزايدات العمومية لعلوه

وحيث أن مصلحة الدومين هي من مصالح الحكومة ومؤسسة على قانون لبيع عقاراتها في المزداد العمومي واذن فكل اتفاق مصدرة بخس الايمان وهدم كل ضمان قرره قانونها لحفظ نظام سير تصفية اراضيها المخصصة لوفاء الدين العمومي يكون لاغياً

فلتس أفندي بعدم الدخول في المزايدة العمومية لبيع اراضي مصلحة الدومين المسماة بزراعة أم القصور بتفتيش بني رافع وحيث أن الحكم المستأنف حكم ببناء على تداعي اسماعيل أفندي على خشبه بتاريخ ٥ فبراير سنة ٨٩٩ بالغاء السند المحرر منه لانه مبني على سبب غير صحيح ولم يجزه القانون ورفض المسئلة المرفوعة من فلتس أفندي تخله المنحصرة في طلب دفع قيمة السند

وحيث أن طلب الاستئناف تقدم في الميعاد القانوني فهو مقبول شكلاً وقد تبين الحكم برفضه موضوعاً

وحيث أن التعدي على حرية المزايدات العمومية وأن كان لا يعاقب عليها بالمادة ٣١٨ عقوبات الا اذا حصل تهديدات أو اكراه أو ضرب ولكن العقود المؤسسة على سبب غير صحيح لا تكون محلاً لجناية أو جنحة وغايه ما هناك فانه اذا نشأ عنها ضرر لمتعديها فيها غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بالتعويض لاصلاح الضرر

وحيث أن امتناع أي شخص باختياره عن المزايدة العمومية في بيع ملك ارضاء لصاحب له لا يعد فعلاً غير جائز قانوناً لاعتقابه عليه وأن كل اتفاق يحصل للتخلص من المزايدة وعلو الثمن نظير الاوهام ومدايراتها يبلغ معلوم فهو اتفاق لا يصح به القانون ومبني على سبب غير صحيح ونكون طريقته تؤدي الى اغتناء شخص اضراراً بحقوق الغير الامر المعاقب عليه قانوناً وحيث أنه خلافاً لما ذكر فان البائع يخسر خسارة حقيقية لان تخفيض عدد المزايد في البيع ولو بواحد مما يقلل ثمن العقار المباع وهو ثمن كان يرتكن عليه البائع حيث أنه يمين الثمن التجاري للعقار الذي لا يشتمل فقط القيمة الحقيقية بل القيمة الخصوصية التي تنشأ من حرية مزاحمة القوة في المزداد وأن ما يبرهن على منع علو الثمن ما حصل من اسماعيل أفندي علي خشبه وعرضه مبلغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ الى المستأنف لكي لا يشاركه في المزداد

حكمت المحكمة حضورياً بتأييد الحكم المستأنف بالنظر لثمة التزوير وبتعديله بالنسبة لثمة الاستعمال والحكم على كل من المتهمين بنظر ثمة الاستعمال بالحبس مدة سنة يخصم لهما الحبس الاحتياطي وألزمت المحكوم عليهما بالمصاريف وان لم يدفعاً يعاملا بالمادة ٤٩ عقوبات

﴿ ٦٢ ﴾

استئناف مصر - ٨ فبراير سنة ٩٠٠
فلتس أفندي تخله - ضد - السيد اسماعيل
أفندي علي خشبه

(التمهيدات وسببها الصحيح)

التمهيد المبني على غير سبب صحيح هو باطل مثل ما اذا تمهد شخص لاخر بعدم دخوله في مزاد كما ان هذا التمهيد لا يدخل تحت نص المادة ٣١٨ عقوبات التي نصت على تعطيل المزايدات

محكمة استئناف مصر الاهلية المشكلة بمهنة مدنية تحت رئاسة سعادة صالح ثابت باشا رئيس المحكمة وبحضور حضرات مسيو دوهلس والمستر هالتون قضاة ومحمد أفندي كاتب الجلسة أصدرت الحكم الآتي

في قضية فلتس أفندي تخله المقيم بمنفلوط بمديرية أسيوط الحاضر عنه بالجلسة حضرة عازر أفندي حبشي الافوكاؤ المقيده بالجدول العمومي في سنة ٩٩ نمرة ١٦٤ مستأنف

ضد

السيد اسماعيل أفندي علي خشبه المقيم ببندر أسيوط الحاضر عنه بالجلسة حضرة جبرائيل بك كحيل الافوكاؤ مستأنف عليه

من حيث أن اسماعيل أفندي علي خشبه حرر سنداً في يوم ١٥ مارس سنة ٨٩٨ الى فلتس أفندي تخله بمبلغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ يدفع ببندر أسيوط وذكر في السند أن القيمة وصلت تقدماً مع أن السبب الحقيقي للدين هو تواعد

عن خمسة آلاف متر من كل جهة ابتداء من مركز المديرية او المحافظة او بيت العمدة فيجوز له أن يتجاوزها للتواحي المجاورة لها بقدر المسافة المتممة للخمسة آلاف متر
ثالثاً ان تقدم تذكرة لاقامة البوليس عند طلبها منه

رابعاً عدم تغيير محل سكنه في نفس الجهة بدون ان يعلم البوليس بذلك سلفاً
خامساً العودة لمحل سكنه بعد ضروب الشمس بساعتين وعدم خروجه منه قبل الفجر
انما يسوغ للمدير أو المحافظ اعفاء أي شخص من هذا الشرط اذا كان مقتعاً بأن المهنة أو الخدمة التي يتعاملها تضطره للبقاء خارج بيته
ليسلا ويجب أن يذكر ذلك في تذكرة الاقامة ويجوز للمدير أو المحافظ ابطال هذا الاعفاء متى أصبحت حالة الشخص لا تضطره الى ذلك أو كان مشتبهاً في سلوكه

(المادة السادسة) شروط الملاحظة المينة في المادة السابقة يشملها في مدينتي اسكندرية ومصر مع التعديل الآتي بياحه
أولاً ان الحدود التي لايجوز للمجموع تحت الملاحظة أن يتجاوزها بدون تصريح للبوليس هي حدود المدينة نفسها أما القواعد المقررة في المادة الرابعة من هذا الامر بشأن تغيير محل الاقامة فيجب اتباعها في حالة نقل الاقامة من قسم الى قسم آخر
ثانياً في هاتين المدينتين يكون عدد مواعيد الحضور للاقسام بالنسبة للأشخاص المتشردين المجمولين تحت الملاحظة بحسب ما يترأى للبوليس (المادة السابعة) من يخالف الاحكام المدونة في المواد ٤ و ٥ من أمرنا هذا يعاقب بمقتضى المادة ٥٥ من قانون العقوبات

(المادة الثامنة) يجعل في كل قسم من أقسام البوليس دفتريين فيه أسماء الأشخاص الموضوعين تحت الملاحظة ومقيمين في المركز والايام والساعات الواجب عليهم الحضور فيها للبوليس

لاقامته فان لم يفعل ذلك يعين له محل الاقامة بأمر من نظارة الداخلية

(المادة الثانية) يجوز للحكومة أن تمنع المحكوم عليه من الاقامة في المديرية او المحافظة التي ارتكب فيها الجناية وفي المدن التي يزيد عدد سكانها عن عشرة آلاف

(المادة الثالثة) كل شخص حكم عليه بملاحظة البوليس يصير توصيله أو يدعي للذهاب في ميعاد محدد الى بوليس الجهة التي يجب أن يقيم فيها فاذا هرب في أثناء السفر أو لم يذهب الى البوليس في الميعاد المحدد في تذكرة المرور يجازي بالعقوبات المقررة في المادة (٥٥) من قانون العقوبات

وبعد استيفاء العقوبة يرسل الى بوليس المركز الذي كان يجب أن يذهب اليه

(المادة الرابعة) لايجوز للمحكوم عليه بالملاحظة أن يغير محل اقامته قبل أن يعين للبوليس الجهة التي يريد ان يقيم فيها ويجوز للبوليس أن يمنعه عن تغيير محل الاقامة اذا لم يكن مضي ستة أشهر على وجوده في محل اقامته السابق وفي حالة تغيير محل الاقامة يكون المحكوم عليه ملزماً بنفقات ومصاريف سفرته الشخصية

(المادة الخامسة) يسلم البوليس للشخص المجمول تحت الملاحظة تذكرة اقامة ويجب على الشخص حفظها معه دائماً وهذه التذكرة يتوضح فيها كل تغيير لمحل اقامته وتدون فيها الاحكام الآتي بياحه وعلى الشخص المجمول تحت الملاحظة أن يتبعها وهي

أولاً ينبغي حضوره الى البوليس (المركز في المديرية والقسم في المدن) في الساعات والايام التي تعين له في تذكرة الاقامة ولا يجوز تكليفه بذلك أكثر من أربع مرات في الشهر اذا كانت اقامته في بندر المركز أو المديرية او المحافظة ولا أكثر من مرة واحدة في الشهر اذا كانت اقامته في جهة أخرى

ثانياً لايجوز أن يباحر حدود الجهة الموضوع فيها تحت الملاحظة بدون تصريح من البوليس انما اذا كانت الناحية المقيم فيها تقل دأرتها

وحيث أن المادة ٩٤ مدني تقضى بان كل تمهد ليس له سبب صحيح لايجب ابطاله فقط وانما يعتبر كأنه لم يكن وان كل شخص له صالح فيه يمكنه التمسك بعدم وجوده

وحيث أن الاسباب المذكورة كافية لرفض الدعوى الفرعية المقدمة من المستأنف المنحصرة في طلب الحكم على اسماعيل أفندي علي خشبه بدفع مبالغ ٢٤٣٥٠ قرش صاغ قيمة السند

فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف وبإلزام المستأنف بالمصاريف ورفضت باقي الطلبات

أمر عال

النظام الجديد

لمراقبة البوليس للمحكوم عليهم

بتعديل الطريقة المتبعة في ملاحظة البوليس نحن خديوي مصر

بعد الاطلاع على الكتاب الثالث من الامر العالي الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ الخاص بالمتشردين

وبالنظر لازوم منع المضار التي أظهرتها التجارب في السير على الطريقة المتبعة الآن في ملاحظة البوليس

وبالنظر لضرورة تعديل طريقة هذه الملاحظة بجعل أحكامها قاصرة على المالا يفيد حرية الانسان الا فيما يكون لازماً كإفلا للامن العام وبناء على ما عرضه علينا كل من ناظر الحقاينة والداخلية وموافقة رأي مجلس النظار وبعد أخذ رأي مجلس شورى القوانين أمرنا بما هو آت (المادة الاولى) بعد استيفاء الشخص المجمول تحت ملاحظة البوليس مدة عقوبته الاصلية يحال الى بوليس الجهة التي كان مسجوناً فيها ويجب عليه أن يعلم البوليس عن المحل الذي يريد تعيينه

وكذلك الاحكام المفروضة عليهم ويذكر فيها أيضاً كل تغيير لمحل الإقامة

(المادة التاسعة) الاشخاص الذين قضاوا نصف مدة الملاحظة المقررة في الحكم الصادر عليهم يسوع اعفاؤهم من باقي مدة الملاحظة تحت شرط

(المادة العاشرة) يمنع هذا الاعفاء الاشخاص المجمعولين تحت الملاحظة الذين يكونون استحقوه بحسن سلوكهم والا ينتج عن عدم ملاحظتهم ضرر بالامن العام وهذا الاعفاء يكون بأمر نظارة الداخلية بناء على طلب محافظ أو مدير الجهة المقيم فيها الشخص المجمعول تحت الملاحظة (المادة الحادية عشرة) اذا أعفى شخص من ملاحظة البوليس تحت شرط وحكم عليه بالاشتغال الشاقة أو بالسجن أو بالحبس الجنائية أو جنحة ارتكبها قبل انتهاء مدة الملاحظة الأصلية المحكوم عليه بها يعاد تحت الملاحظة لاستكمال المدة التي كان أعفى منها انما اذا حكم عليه أيضاً بالملاحظة مرة أخرى فيجب عند الاقتضاء أن تنخفض مجموع المدتين معا الى خمس سنين

(المادة الثانية عشرة) كل قرار يصدر بالاعفاء من الملاحظة تحت شرط يبلغ عنه النائب العمومي لدى المحاكم الأهلية في ظرف ثلاثة أيام

(المادة الثالثة عشرة) المواد ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ من الامر الصادر في ١٣ يولييه سنة ١٨٩١ المختص بالمتشردين تعتبر لاغية

(المادة الرابعة عشرة) جميع الاشخاص الموضوعين تحت ملاحظة البوليس بمقتضى أحكام صادرة عليهم قبل العمل بموجب أمرنا هذا تسري عليهم أحكام هذا الامر

(المادة الخامسة عشرة) يعمل بمقتضى أمرنا هذا بعد خمسة أيام من نشره في الجريدة الرسمية (المادة السادسة عشرة) على كل من ناظري الحفائية والداخلية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بالاسكندرية في ٢ ربيع الاول سنة ١٣١٨ (٢٩ يونيو سنة ٩٠٠)

الحمامة

لاندرى بمن بندي في تقييد كتاب الحمامة باجتهاد مؤلفه وهمته ورغبته الحقيقية في نفع بني وطنه ام بما اشتمل عليه كتابه هذا الاخير من الفوائد التي كان القضاء والادارة والتاريخ في أشد الحاجة اليها فان سعادة المؤلف الفاضل أحمد فتحي بك زغلول رئيس محكمة مصر الأهلية نابتة بين رجال العمل المصريين يصحني أوقات اجازاته من غناء الوظيفة في غناء لا يقل عنها شدة وهو غناء البحث والتقيب عن الفوائد العلمية اللازمة للبلاد سواء كانت في كتب الغربيين فيترجمها او في سجلات ومكاتب مصر فيقلها وينشرها مؤلفة على احسن أسلوب . وكتاب الحمامة هذا قد جمع فيه بين الامرين فاخذ عن الغربيين تاريخ الحمامة العام في كل امة وآدابها واحكامها وحقوقها واجباتها واخذ عن السجلات والمحفوظات المصرية القديمة تاريخ القضاء والادارة المصري القديم من عهد حكم المنصور له محمد علي باشا الى عهد النظام الجديد وكيف كانت حالة الحمامة من ذلك العهد الى الآن وبرز كل ذلك مؤلفاً احسن تأليف موزجاً بأفكاره السديدة بحيث جعل هذا الكتاب على ضيق باب موضوعه ٦٥٠ صفحة وذلك دليل واضح على انه اوفى الفرض اكمل ايفاء

فنشكر حضرته بلسان العلم والادب ونحث رجال القضاء والحمامة على الانتفاع بكتابه هذا ونرجوه ان لا يفتر عن تحاف بلاده بأمثال هذه المؤلفات النفيسة كلما سحت له الفرصة

اعلان

مكتب حضرة محمود بك حمدي الافوكاتو بالقازيق انه في يوم الاحد ٢٢ يولييه سنة ٩٠٠

٢٥ ربيع أول سنة ١٣١٨ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بقطعة شوادير الفسيخ بقسم الاشارة بالقازيق والايام التالية له ان اقتضى الحال ذلك سيبيع بطريق المزاد العمومي صندوق خشب ونخشيه خشب مركبه من مراين وسدد قائمه على قطعة ارض بقسم الاشارة وتلك الاشياء تعلق محمد منخد الفسخاني بالقازيق السابق حجزها بتاريخ ٢٤ يولييه سنة ٩٩ بناء على طلب حضرة امين بك الشمسي التاجر بالقازيق ونفاذاً للحكم الصادر من محكمة القازيق الجزئية بتاريخ ١٥ اغسطس سنة ٩٩ و ٦ مارس سنة ٩٠٠ فعلى من يرغب المشتري بحضور في الميعاد المذكور ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بالفرق حسب القانون

محرراً في ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠

باشمخضر محكمة
القازيق الأهلية
امضا

اعلان

عن مبيع نحاس ودره شامي

انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١١ افرنكي صباحاً بناحية طحانوب قليوبيه سيبيع بالمزاد العمومي اولاً طشت غسيل نحاس وحله نحاس وسجن نحاس وزنهم تسعة وعشرين رطل وثانياً اردب ادريه شامي السابق توقيع الحجز عليهم بناء على طلب الشيخ محمد رزق من ذوي الاملاك من كفر طحا ومتخذ بقندر بنها مكتب وكيله حضرة ابراهيم افندي الزرقاني المحامي وذلك الحجز بتاريخ ٢٦ يولييه سنة ٩٠٠ بمعرفة محمود افندي علي المحضر وهذه الاشياء تعلق عماره بركات المزارع من طحانوب قليوبيه نفاذاً للحكم الصادر من محكمة بنها الجزئية بتاريخ ٢٢ ديسمبر سنة ٩٩ ومعلن في ٧ يولييه سنة ٩٠٠

محكمة الازبكية الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره ثالثه

انه في يوم الخميس ٣٠ اغسطس سنة ٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بمركز المحكمة الكائنة بقصورة باغوص بقسم شبرا

سيبيع بيع حصه قدها عشرة قراريط شائعة في منزل كان بحارة تشاوت ببولاق محدوده بمحدود أربعة البحري ملك الست السودانية والقبلي ملك علي العبد والشرقي حارة قشاوت وفيها الباب والغربي منزل سيد بلال ويحتوي على ثلاثة ادوار وهذا البيع هو بناء على طلب ديوان الاوقاف ضد الحرمة نبيه بنت ابراهيم حجاج زوجة المرحوم احمد احمد الشامي المقيمة بمجدة بولاق بحارة ربع الجبلادين وهي المالكة للحصة المذكورة وسيكون الثمن لافتاح المزايدة مبلغ اربعة آلاف قرش صاغ والمصاريف المبنية بالشروط الميئنة في الحكم الصادر بتاريخ ١٩ ابريل سنة ٩٠٠ بنزع الملكية وبالانذار المسجل بمحكمة مصر في ٢٨ يناير سنة ٩٠٠ غمرة ٥٢

فمن يرغب الشراء فليحضر في اليوم والساعة المذكورين لقبول المزايدة منه بالطريقة القانونية تحريراً في يوم الاربع ١١ يولييه سنة ٩٠٠ كاتب المحكمة امضا

اعلان

محكمة مصر الابتدائية الاهلية

عن مبيع مواشي محجوزة بالزاد العام انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ١٩٠٠ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسوق دلجا سيبيع بالزاد العام مواشي تعلق حسن علي جاد الرب سابق توقيع الحجز عليها بتاريخ ٢٩ مايو سنة ٩٠٠ بناء على طلب الشيخ حسن فداوي القاطن بدلجا المنخذ له محلا بمصر مكتب

تحريراً بطهطا في ١١ يولييه سنة ٩٠٠ و ١٤ ربيع اول سنة ٣١٨

كاتب اول المحكمة محمد ابراهيم

اعلان

من قلم محضرين محكمة اسنا الجزئية الاهلية في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة ١٢ افرنكي الظهر بسوق بندر اسنا سيبيع بطريق المزاد العمومي بقره سوده بها بياض اذنها اليسرى مشرومه بقرون صغيره سن ١٠ تقريباً وبقره حمراء دومي بقرون صغيره سن ٧ تقريباً وعجل بقر اسود بقرون خيارى سن ٧ تقريباً ومجمل بقر احمر دومي بقرون خيارى به سواد بوجهه سن ٨ تقريباً وبقره حمراء دومي بقرون كبيره سن ٨ وحماره زرقه قوطي مرتفعة سن ٧ تقريباً وحماره خضراء ترابي مرتفعه سن ٣ تقريباً تعلق حامد اسماعيل عوض الله من الدبر السابق توقيع الحجز عليهم بتاريخ ٧ يونيه سنة ٩٠٠

بناء على طلب الخواجه فارس عبد السيد التاجر باسنا تنفيذاً للحكم الصادر لصالحه من هذه المحكمة بتاريخ ٢٢ يولييه سنة ٩٩ واعلن له بتاريخ ٢٢ اغسطس سنة ٩٩ وفاة المبلغ ٢٩٥٢ قرش صاغ

فمن له رغبة في المشتري عليه أن يحضر في الزمان والمكان المحددين اعلاه ومن يرسي عليه المزاد يدفع الثمن فوراً وأن تأخر يامل حسب القانون

تحريراً بسراري المحكمة في ٢ يولييه سنة ٩٠٠ و ٥ ربيع اول سنة ٣١٨ بالشمحضر بمحكمة اسنا امضا

فكل من له رغبة للمزايدة يحضر في اليوم والساعة والمحل الموضحين ومن يرسي عليه المزاد يدفعه فوراً وأن تأخر يعاد البيع على ذمته ويلزم بفرق الثمن

تحريراً في يوم ١٥ يولييه سنة ٩٠٠

نائب باشمحصر محكمة

بها الجزئية

مخايل بقطر

محكمة طهطا الجزئية

اعلان بيع عقار

نشره ثانيه

انه في يوم الاثنين ٢٣ يولييه سنة ٩٠٠ للوافق ٢٦ ديسع اول سنة ٣١٨ الساعة ٨ افرنكي صباحاً بسراري المحكمة سيبيع قسماً واحداً بطريق المزاد العمومي منزل كان يندر طهطا ملك عبد الرحيم راشد ودرويش راشد ومصطفى واشد المقيمين باسكنديه يبلغ مساحته ٢٥٠ ذراع حده البحري شارع وبعضه سكن والغربي سكن والقبلي شارع وبعضه سكن والشرقي شارع وهذا البيع بناء على طلب الخواجه بسلي نخله وعبد الملك بشاي وقاطمه بنت محمد المقيمين بطهطا وبناء على حكم نزع الملكية الصادر من هذه المحكمة بتاريخ ٣٠ ابريل سنة ٩٠٠ ومسجل بمحكمة أسبوط الاهلية في ٣ مايو سنة ٩٠٠ غمرة ٢٩٩ وفاة المبلغ ٥٩٩٥ قرش صاغ والمصاريف ويفتح على مبلغ ٢١٩٠ قرش صاغ قيمة الثمن الذي رغب المشتري به الخواجه مخايل جرجس داود من طهطا ١٠١ قرش صاغ المصاريف وشروط البيع مودوعه مع حكم نزع الملكية وباقي اوراق القضية غمرة ١٧١ سنة ٩٠٠ بقلم كتاب المحكمة لاطلاع من يريد فعلى من يريد الشراء ان يحضر في اليوم والساعة والمحل المذكورين من اجل ذلك

حضرة سليم أفندي بستر المحامي لدى المحاكم
الاهلية تنفيذاً لأمر تقدير مصاريف صادر
من محكمة استئناف مصر الاهلية بتاريخ ٢٢
ابريل سنة ٩٠٠

فعلى كل من يرغب الشراء الحضور في الزمان
والمكان المعينين أعلاه ومن يوصي عليه المزايد
يدفع الثمن فوراً والا يعاد البيع على ذمته ويلزم
بفرق الثمن اذا قص

تحريراً في ٢٠ يونيه سنة ٩٠٠

امضاً

سليم بستر

اعلان بيع منقولات

محكمة العباط

انه في يوم السبت ٢٨ يولييه سنة ٩٠٠ الساعة
١٠ افرنكي صباحاً بسوق المنابيا

سيصير الشروع في بيع منقولات منزلية
نحاس وفروشات ونصف جاموسه تعلق ورثة
المرحوم احمد خليل ابو شنب المقيمين بناحية
المنابيه وهم فاطمه بنت علي بصفتها وصية على
سكينه وحسنه ونظيره القصر وعويس خليل
وعبد المتطلب خليل والحريمات فوقانيه ومبروكه
وهذا البيع بناء على طلب الحرمة زينب

بنت سيد احمد ابو شنب القاطنة بناحية المنابيه
ومتخذة لها محلاً مختاراً مكتب حضرة عبد
الفتاح أفندي توفيق المحامي بمصر نفاذاً للحكم
الصادر من محكمة العباط الجزئية بتاريخ ١٦
ديسمبر سنة ٩٠٠ المتوقع الحجز التنفيذي على
تلك المنقولات بتاريخ ١٨ يونيه سنة ٩٠٠

فعلى من يرغب المشتري ان يحضر في اليوم
والساعة المحددين أعلاه ومن يرسي عليه المزايد
يدفع الثمن فوراً وان تأخر يعاد البيع على ذمته
ويلزم بالفرق

تحريراً في يوم الاثنين ١٦ يولييه سنة ٩٠٠

نائب الباشمحضر

محكمة العباط

علي جاهين

اعلان

{ كتاب الاخبار السنوية في الحروب الصليبية }

بعون الله قد تم طبع هذا الكتاب وهو
قد أنشئ في اللغة العربية جامعاً لشتات كتاويل
الغاية حروب صليبية من سنة ٤٩٠ هـ أي من
دخول الصليبيين سوريا واستيلاءهم على بلاد
الشام لغاية سنة ٦٩٠ هـ أي لغاية انقراض الصليبيين
من سوريا وتوضيح أسباب الحروب ونتائجها
وتحريضات البابوات وتاريخ ملوك الاسلام
وحروبهم مع الصليبيين مثل السلطان صلاح
الدين الايوبي ومحاربه ملك الانكليز ريكاردوس
الملقب بقلب الاسد والملك العادل وابنه الكامل
والصالح نجم الدين ايوب وأسر لوبس التاسع
ملك فرنسا والسلطان الظاهر بيبرس والسلطان
قلاوون وهو كبير الحجم يحتوي على ٣٠٠ صحيفة
ومنه كما يأتي بخلاف أجرة البريد وهي قرشين صاغ

١٠ صاغ مغلف تغليفاً حسناً

١٢ « مجلد تجليد بيروتي جيلا

١٥ « مجلد تجليد أفرنكي مذهب

فن أراد الحصول عليه فليسر قيمته لنا
بمئزلاً ثمرة ٧ بمطبعة المطبعة بقنطرة الامير حسين
بمصر أو بمئزلاً سعادتلو افتدع عبد السلام باشا
المويلحي أو بمئزلاً المعلم حسن شداد بشارع محمد
علي « وبيع أيضاً بالمحلات الآتية

بالمطبعة العمومية الكائنه بشارع عبدالعزيز بمصر
بمكتبة الترتي الكائنه بشارع عبد العزيز بمصر
بدار البقالة المصرية بالعباسية

بدكان عبد السلام أفندي الصبي البنان بالسكة

الجديدة

بدكان الاوسطى حسانين علي الشريف

كاتبه

سيد علي الحريري

اعلان

نجز بعونه تعالى طبع ديوان شاعر عصره -
ونابغة دهره - مرصع طراز الادب بدرور
فصاحته - ومزبل صدأ الالباب بفرور
ملاحته - من استخراج جواهر المعاني من
كنوز البلاغة - وسبك عقيان الالفاظ في
قوالب البراعة بأبداع صياغة - الحسن بن هاني
الشهير بابي نواس

وهو الديوان الكبير بل المنهل العذب
الذي ليس له نظير - طاملاً ضنت به الايام -
وتأقت الى مطالعته نواظر الافاضل الاعلام -
حتى سمح هذا العصر باظهاره ليقبى أبناءؤه
من مشارقات أنواره - لم يغادر من شعر أبي
نواس شاردة الا احصاها - ولا نادرة من
ملحة الادبية الا استقصاها - وقد طبع
على ورق جميل - باحرف كجداول السلسيل
بعد ان اعتنى اشهر رجال العلم والفضل في مصر
بشرح ما به من الغريب - باحسن إيجاز واجمل
ترتيب - وهو كبير الحجم يبلغ عدد صفحاته
نحو الأربعمائة وخمسين صفحة وثمن كل نسخة منه
ثلاثون قرشاً صاغاً خالص اجرة البريد
كاتبه

اسكندر آصافي بمصر

مجموعة المحاكم

عن سنة ٩٩

هذه المجموعة تتضمن أهم الاحكام الصادرة
في عام ١٨٩٩ من مدنية وشجارية وجنائية
ونقض وإبرام وتتضمن أيضاً الاوامر العالية
واللوائح ومذكرات لجنة المراقبة القضائية وأهم
حوادث العام من داخلية وخارجية مع فهرست
يرشد عن مواضع كل ذلك وثمن هذه المجموعة
مجلة هومبلغ ٩٠ قرش صاغ لحضرات المحامين
و ١٣٠٠ الخلافهم

(طبع بالمطبعة العمومية)